

رئيس قطاع التشغيل بمستشفى طيبة راشد سند الفضالة في حوار خاص لـ «الأخبار»:

تطوير القطاع الصحي الخاص في الكويت مازال بطيئاً ويحتاج إلى دعم حكومي وانفتاح أكبر



راشد الفضالة

منى الدغيني

قال رئيس قطاع التشغيل بمستشفى طيبة راشد سند الفضالة أن تطوير القطاع الصحي الخاص مازال بطيئاً ويحتاج إلى دعم وانفتاح أكبر. مشيراً إلى أن القطاع يواجه عدة عوائق لاسيما نقص يد العاملة ذات الخبرة في المجال الطبي، وتطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وتشدد البنوك المحلية في عمليات التمويل وتوفير السيولة. للمساعدة على تطوير البنية التحتية وتحديث الأجهزة الطبية.

وأضاف في حوار خاص مع «الأخبار» أن المصروفات بالنسبة للمستشفيات الخاصة مكلفة جداً مقابل هامش ربح قليل يتراوح بين 8 و12٪. مؤكداً أن أسعار الخدمات الطبية الخاصة في الكويت مدروسة وليست مجحفة مقارنة بدول أخرى على مستوى منطقة الخليج.

وشدد الفضالة على أن الإختصاص في مجال إدارة المستشفيات أمر مهم والاحتراف مطلوب فيه. معتبراً أنه النواة الأولى لنجاح الاستثمار في القطاع الصحي.

وأكد أن المنافسة مشروعة في القطاع الصحي ولا يمكن أن تؤثر سلباً على جودة الخدمات، مشيراً إلى أن مستشفى طيبة لا تخشى المنافسة بل دائماً تشجعها وتؤكد على ضرورة توافرها. من منطلق نفعها بإمكانياتها من الناحية البشرية وعلى صعيد المعدات الطبية والأجهزة الحديثة. وهو الأمر الذي استطاعت إثباته منذ وجودها في السوق المحلي. ودعا إلى أن تستثمر النفقات الضخمة على العلاج بالخارج التي تتفوق 25 مليون دينار داخل المستشفيات الخاصة لاسيما أن القطاع الصحي الخاص الكويتي متقدم ويتميز بإمكانيات كبيرة وخدمات ذات جودة عالية.

وعاب على وزارة الصحة أنها تنظر للقطاع الخاص على أنه قطاع منافس وليس مكملاً للمنظومة الصحية في الكويت. مشيراً إلى أن فرض تشغيل نسبة معينة من الكويتيين في القطاع الخاص يجب مراجعته من قبل الحكومة لتخفيف العبء عن القطاع في ظل غياب الكوادر الطبية الكويتية. وفيما يلي التفاصيل:

مستشفى طيبة أول مستشفى خاص يحصل على شهادة الجودة الأميركية في الرعاية الصحية من أول محاولة

25 مليون دينار حجم النفقات السنوية للعلاج بالخارج

من الضروري استثمارها محلياً في ظل توافر الخدمات الطبية المتطورة

تأسيس شركة مساهمة عامة للرعاية الصحية للمواطنين والوافدين بمشاركة القطاع الخاص سيمنح القطاع قفزة كبيرة

غريب أن تطلب الدولة تحقيق نسب معينة من «التكويت» وفي الوقت نفسه تعجز وزارة الصحة عن توظيف الكويتيين

والمتنوعة بما يدعم مكانة المستشفى على مر السنوات. هذا ويراعي المستشفى في إستراتيجيته أهمية المراقبة على الجودة في الخدمات التي يتم تقديمها إلى المرضى، سواء من خلال الرقابة الداخلية أو الخارجية، وهو الأمر الذي يدفعه إلى استقطاب خبراء عالميين من أجل تقييم خدمات المستشفى.

التغيرات التكنولوجية

كيف يتعامل مستشفى طيبة مع التغيرات التكنولوجية التي يشهدها المجال الطبي؟ في إطار الإطلاع على آخر المستجدات والعلاجات؟

يهتم «مستشفى طيبة» بتتقيد طاقم العمل بشكل مستمر، سواء من أطباء أو صيادلة أو مساعدين أو مرضى، لذا يقوم بتنظيم دورات تدريبية عالية المستوى تضمن لهم تحسين الأداء عملياً، بالإضافة إلى حصولهم على شهادات معتمدة من جهات عالمية في جميع التخصصات المختلفة.

ومن منطلق أن الطب يعد من العلوم المتجددة والتي تحتاج إلى اطلاع مستمر على آخر مستجداتها مواكبة التطور العالمية والتعرف على الأساليب الحديثة التي تتماشى مع أمراض العصر، بالإضافة إلى مواكبة الأجهزة الطبية الحديثة والتي تساعد على إنجاز العمليات الجراحية، فضلاً عن توفير الراحة والأمان للمرضى، لذا لزم العمل على استحداث برامج تدريبية متخصصة تعمل على مراجعة وتحديث الأدوات الطبية والمستجدات العلمية في المجال الطبي، وكذلك الاستعانة بخبرات الأطباء المشهورين في مجالاتهم من خلال استضافتهم في الكويت من أجل علاج الحالات المرضية، وهو الأمر الذي يفيد الأطباء المقيمين ويساعد على تطوير خبراتهم من خلال الاحتكاك المباشر مع هؤلاء الخبراء.

هل تعتقدون أن سياسة الدولة الدافعة نحو توسعة قدرة المستشفيات العامة الاستيعابية وزيادة أعداد الأسرة تتناقض مع أهداف المستشفيات الخاصة؟

إن تطوير المستشفيات العامة يأتي انسجاماً مع الارتفاع المستمر في التعداد السكاني للمواطنين في الكويت، فضلاً عن ارتفاع عدد الوافدين عاماً بعد عام، وخصوصاً في إطار إستراتيجية الدولة لتنفيذ الخطط التنموية مما يدفع إلى رفع قدراتها الاستيعابية.

بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص سيساهم في هذه المشاريع الحكومية، المستقبالية، التي تنتهجها الجهات الحكومية، وعلى رأسها وزارة الأشغال والتي تشمل وفقاً لتصريح المسؤولين بناء 9 مستشفيات جديدة، وكذلك مستشفى الشرطة الجديد والمستشفى التعليمي الجديد في مدينة صباح السالم الجامعية، وهو الأمر الذي سيفتح المجال أمام الصناعات الطبية المساندة للمشاركة في التنمية بالإضافة إلى خبرات المستشفيات الخاصة.

هل تفكرون في الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية؟

نحن استوفينا كل شروط الإدراج في السوق الموازي ومسألة الإدراج ضمن خططنا الخمسية القادمة.

المستشفيات الخاصة ستعود بالنفع على القطاع الصحي في الكويت، حيث ستزيد التنافسية في المجال الطبي محلياً مما سيفوز نجاحات تعود بالفائدة على المرضى.

هل تعتقد أن توفير التأمين الصحي من قبل شركات التأمين للقطاع الصحي الخاص سيدعم القطاع؟

أنا أدمع هذا التوجه وسيعمل نقلة نوعية للقطاع الصحي الخاص إلى أبعد مدى وهذا سبقتنا فيه السعودية.

دعم حكومي

هناك دعم حكومي في إطار خطة التنمية لتأسيس شركة مساهمة عامة للرعاية الصحية للمواطنين والوافدين (مستشفيات الضمان الصحي) بمشاركة القطاع الخاص وذلك بهدف تطوير القطاع الصحي ما تقييمك لهذه المبادرة؟

أولاً المريض لا يجب تصنيفه إلى كويتي وغير كويتي والصحة خدمة إنسانية ويفترض عدم التفرقة ومتى ما نفذ هذا القانون وفعل بالشكل الصحيح فستحصد ثماره، وهذا المشروع إذا تم إقراره فسيمنح القطاع الخاص قفزة كبيرة ونأمل تفعيله قريباً.

ما رأيك بخصوص اشتراط الحكومة توظيف الكوادر الكويتية بنسبة معينة داخل القطاع الصحي الخاص؟

شيء غريب أن تطلب الدولة تحقيق نسب معينة من «التكويت» في نفس الوقت تعجز وزارة الصحة عن توظيف الكويتيين وليس عباً من الوزارة أو القطاع الخاص ولكن لسبب وجيه هو أنه لا توجد كوادر وطنية بالقطاع الصحي، فعلى سبيل المثال مهنة التمريض مهنة شريفة لكن الكويتيين يعزفون عنها فكيف علينا كقطاع خاص أن يستقطب هذه الكوادر وهي غير متوافرة فلا يوجد أي مستشفى مستوف لشروط برنامج إعادة الهيكلة أو «التكويت»، كل مستشفى يدفع سنوياً ما بين 80 ألفاً أو 300 ألف دينار للدولة لعدم استيفاء نسبة التكويت المفروض داخل القطاع.

والمشكلة الثانية التي يعاني منها القطاع أنه مفروض عليه تقديم رواتب أعلى للكويتيين وهذا من شأنه أن يحدث خللاً في ميزانية المؤسسة ونحن كقطاع خاص نطمح ونحاول أن نوظف الكويتيين لكن لا توجد كوادر تفي بالطلب.

هل ترون أن مستشفى طيبة مستعد للتنمية؟ وما الخطوات التي قام بها مواكبة التطور المستمر في المجال الطبي؟

بشهادة أفضل المؤسسات المتخصصة في الرعاية الطبية، وبوجه الخصوص اللجنة المشتركة الدولية JCI، والتي منحت المستشفى مؤخرا شهادة الجودة في الرعاية الصحية JCI، يعد «مستشفى طيبة» الأول على مستوى الكويت الذي يحصل على هذه الشهادة الأميركية من أول مرة يتم اختياره، مما يؤكد على الإمكانات العالية التي يتمتع به المستشفى في مجال الرعاية الطبية وتوفير السلامة والأمان للمرضى.

وهذه ليست هي الخطوة الوحيدة أو الأخيرة في مسيرة المستشفى، بل تسعى إلى تحقيق المزيد من النجاحات في المجال الطبي والحصول على الشهادات المختلفة



راشد الفضالة متحدثاً للزميلة منى الدغيني (كوم ذهاب)

ما بين 80 و300 ألف دينار تدفعها المستشفيات الخاصة للدولة لعدم استيفاء نسبة «التكويت» المفروضة داخل القطاع

وأرى أن مستشفى طيبة كمؤسسة طبية لا تخشى المنافسة بل دائماً تشجعها وتؤكد على ضرورة توافرها، من منطلق ثققتها بإمكانياتها من الناحية البشرية وعلى صعيد المعدات الطبية والأجهزة الحديثة، وهو الأمر الذي استطاعت إثباته منذ وجودها في السوق المحلي.

ماذا عن القدرة الاستيعابية للمستشفيات الخاصة؟

أرى أن الحاجة إلى الرعاية الصحية عالية المستوى، بالإضافة إلى تراجع مستوى الخدمات الصحية من قبل المستشفيات الحكومية، يؤكدان بالضرورة أهمية تطوير المستشفيات التابعة للقطاع الخاص، بما يضمن توفير الخدمة بشكل أفضل، كما أن المطالبات الحكومية بضرورة رفع مستوى الخدمة الصحية المحلية، وتقليل عدد المرضى الكويتيين الذين يمتد بهم للعلاج في الخارج، يضعان مسؤولية على عاتق القطاع الخاص من أجل إثبات وجوده والمساعدة على حل المشكلة الصحية.

هل السوق الكويتي بحاجة إلى دعمه بمستشفيات خاصة إضافية أو الاكتفاء بالعدد الحالي والتوجه نحو المستشفيات المتخصصة؟

أرى أن السوق في الكويت مفتوح ويتوقع أن بإمكانه استيعاب أعداد أكبر مما هو متوافر من المستشفيات الخاصة. والطلب التخصصي مهم جداً لكن القطاع الخاص لا يتحمل حالياً تكلفة أن يفتح مستشفيات تخصصية ولكن إذا وجدنا الدعم من الدولة فمن الممكن أن توجد مثل هذه المستشفيات لأن مصاريفها كبيرة.

وإذا ما قارنا بين العيادات الخارجية للمستشفيات الحكومية والعيادات الخاصة فسنلاحظ أن القطاع الخاص عملية استقطابه للمرضى تنمو بوتيرة أسرع مقارنة بالحكومي.

ويجسد التأكيد على أن كثرة عدد

الإشراف والجودة، واعتبر أن دورهم مهم بتقديمهم توصيات أو ملاحظات للقطاع ومهمتهم منحصره فقط في مراقبة جودة الخدمات التي تقدمها المستشفيات الخاصة لا مسألة الأسعار.

مستشفى طيبة يعتبر أول مؤسسة طبية في الكويت تحصل على التصنيف الأعلى لشهادة الجودة الأميركية في الرعاية الصحية من أول مرة، ما بالإضافة التي قدمتها هذه الشهادة إلى المستشفى وهل من شأنها أن تدعم الثقة أكثر في القطاع الصحي الخاص الكويتي؟

أريد أن أوضح أن مستشفى طيبة أول مؤسسة تحصل على الشهادة من محاولة الأولى، واعتبر هذه الشهادة أرقى وأكبر شهادة في العالم وهي أصعب الشهادات بناء على المعايير التي تفرضها الجهة المانحة وهي تنظر إلى الجوانب الإدارية ورضا العميل وتشتمل على 333 معيار جودة استوفينا نسبة 90٪ منها تقريبا وهي درجة جدا عالية وقد منحنا الثقة أكثر في تطوير خدماتنا وثقة عملائنا في جودتها.

هذه الشهادة ستدعم بالتأكيد جودة القطاع الطبي الخاص في الكويت حيث توجد 4 من المستشفيات الخاصة في الكويت معترف بها دولياً.

المنافسة

هل من شأن التنافس في الأسعار بين المستشفيات الخاصة أن يؤثر على جودة الخدمات واختيار الطاقم الطبي؟

أكد هذا سيؤثر على اختيار الطاقم الطبي نحن نطمح إلى أن نجتذب كادراً أوروبياً لكن قدرة المريض لا تسمح بأن تغطي تكلفة الطبيب الأوروبي وأريد أن أوضح في هذا الشأن أن الطبيب غير الأوروبي لا يعني أن مستواه الطبي أقل بل عملية استقطاب الكوادر تستند إلى معايير ومواصفات دقيقة وصارمة.

عمليات التطوير المتعلقة بالبنية التحتية وتحديث الأجهزة الطبية.

عقود منظمة

ما رأيك في مقترح تبني الحكومة عقوداً منظمة مع المستشفيات الخاصة لتحويل المرضى للعلاج بالداخل؟ وهل من شأنه أن يدعم نشاطات المستشفيات الخاصة في الكويت ويشجع أكثر على الاستثمار في هذا المجال؟

يقدر حجم الإنفاق على العلاج بالخارج 25 مليون دينار سنوياً في حين أن أغلب هذه الخدمات يمكن أن يقدمها القطاع الخاص إضافة إلى أن وجود المريض في محيطه بين أهله يدعم الجانب النفسي أكثر ويسرع من عملية علاجه.

ونأمل اليوم أن يتحول هذا الإنفاق إلى الداخل ويستثمر داخل المستشفيات الخاصة لاسيما أن القطاع الصحي الخاص الكويتي متقدم ويتميز بإمكانيات كبيرة من ناحية الأجهزة والطاقم الطبي ويقدم خدمات ذات جودة عالية تفوقت إليها المستشفيات الحكومية.

ونأسف لأن تتحول هذه الأموال للخارج والإمكانات موجودة داخلها حيث أن المستشفيات الخاصة في الكويت تقدم خدمة أعلى من المستشفيات الحكومية وذلك وفقاً لشهادات دولية.

وأشير إلى أن أغلب المستشفيات الخاصة تحصل على اعتمادات دولية من منظمات كندية وأميركية لجودة خدماتها وطاقتها للمعايير الدولية، لذلك يجب أن تتبصر الوزارة بدعم القطاع الخاص بكل جدية وبوتيرة أسرع.

تسعيرة الخدمات

هناك من يصف الأسعار أو مصاريف العلاج داخل المستشفيات الخاصة بالمجحفة.. ما ردك على هذا؟ وهل هناك رقابة من وزارة الصحة على تسعيرة الخدمات العلاجية داخل المستشفيات الخاصة؟

الكثير يروجون أن أسعار القطاع الخاص مجحفة جداً وأن القطاع هدفه الربحية لكن هذا غير صحيح حيث أن هناك نقطة مهمة أريد أن أشير إليها وهي الاعتماد الدولي الذي تحصلت عليه أغلب المستشفيات الخاصة طبقاً للجودة.

وأرى أن المستشفيات الخاصة تعمل على المحافظة على جودة خدماتها للتصدي لأي ظاهرة سلبية لاسيما ظاهراً صرف الأدوية للمريض بصفة عشوائية من طرف الطبيب. وأشير هنا إلى أنه توجد داخل المستشفى إدارة رقابة للتصدي لأي تجاوزات.

وأريد أن أوضح أن تكلفة العلاج مكلفة جداً بالنسبة للقطاع الخاص وهامش الربح للمستشفيات الخاصة يتراوح بين 8 و12٪ وهي نسبة قليلة مقارنة بآرباح القطاعات الأخرى، فأسعار الخدمات الطبية الخاصة مدروسة وليست مجحفة ولو قارناها بدول أخرى فستكون الكويت هي الأقل.

يعني عملية تحديد الأسعار ليست تحت رقابة وزارة الصحة؟

وزارة الصحة لها لجان تسمى بلجان التفتيش وقد طلبنا من الوزارة تغيير هذا المسمى غير اللائق وإطلاق مسمى «لجان

هل من المفروض أن يكون مدير المستشفى من ذوي الاختصاص في الإدارة لا في المجال الطبي؟

أرى أن إدارة المستشفيات لها طبيعتها وخصوصيتها وهي لا تخلو من التعقيد لذلك اعتبر الاختصاص أمراً مهما والاحتراف في اختصاص إدارة المستشفيات مطلوب ويجب اشتراطه وهو النواة الأولى لنجاح الاستثمار في هذا المجال وأشجع عليه لأنه سيدعم القطاع من دون شك.

ما حجم الاستثمار الإجمالي لمستشفى طيبة وهل تعتبر أن الاستثمار في القطاع الصحي الخاص استثمار ناجح؟

يقدر رأسمال مستشفى طيبة بنحو 3 ملايين دينار ونفكر في رفعه إلى 5 ملايين دينار خلال الفترة المقبلة وهناك الكثير من المستثمرين الراغبين في الاكتتاب ونحن بصدد دراسة هذه العروض، والمستشفى تملكه شركة علاج للخدمات الطبية وهي شركة مقفلة وملكيته عائلية.

واعتقد أن الاستثمار في القطاع الطبي يدعم نجاحه أكثر دعم الحكومة والنظر إليه كقطاع مكملاً للمنظومة الصحية وليس منافساً.

من منطلق تجربتكم الخاصة في القطاع الصحي الخاص، ما أبرز المشاكل التي يعانيها هذا القطاع وهل يمكن تصنيف الكويت ضمن البلدان التي نجحت في تطوير القطاع الصحي على مستوى دول الخليج؟

اعتقد أن تطوير القطاع الصحي في الكويت مازال متأخراً لاسيما مقارنة بأبوظبي التي حولت القطاع الصحي من حكومي إلى خاص لكن للأسف في الكويت القطاع يواجه الكثير من العوائق من قبل وزارة الصحة باعتبارها الجهة المسؤولة والرقابية على القطاع فهناك تقدم في السنوات الأخيرة لا يمكن أن نتجاهله لكنه بطيء ويحتاج إلى دعم وانفتاح أكبر وبوتيرة سريعة.

وأشير إلى مشاكل نواجهها منذ سنوات مع الوزارة والتي في حقيقة الأمر لا تحتاج إلى كل هذه التعقيدات التي تضعها الوزارة وهي مسألة من تخضع لتراخيص الأطباء التي تعيق عملية استقطاب الأطباء والتي تستغرق وقتاً موقوفاً عملية الانتقادات التي تقوم بها المستشفيات لطاقم الطبي ويضطر العديد منهم إلى قبول عروض من دول خليجية أخرى نظراً لسهولة المعاملات الإدارية.

وأرى أن الحصول على التراخيص والموافقات الحكومية الخاصة بتوفير الأراضي واستثمارها في إنشاء المستشفيات من أحد المعوقات التي تواجه القطاع الخاص بوجه عام في سبيل التوسع، وعلى صعيد المستشفيات الخاصة بصفة خاصة، علاوة على ذلك نقص اليد العاملة ذات الخبرة في المجال الطبي، وتطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

وأرى أن أكبر مشكلة يواجهها القطاع من وزارة الصحة تنظر للقطاع الخاص على أنه قطاع منافس وليس مكملاً للمنظومة الصحية في الكويت، فتمت ترسخ هذا المبدأ فسري التطور بشكل كبير.

وأشير إلى عائق آخر مهم يتمثل في تشدد البنوك المحلية في عمليات التمويل وتوفير السيولة، مما يؤدي إلى تأخر